

1. **التعريف بلجنة بازل المصرفية:** تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية نهاية عام 1974، وذلك في اجتماع بمدينة بازل بسويسرا، بحضور عشرة دول صناعية (كندا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك بعد تفاقم أزمة الديون للدول النامية، وتعرثر العديد من البنوك العالمية وتزايد حجم ديونها المشكوك في تحصيلها.
 - وهي عبارة عن لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، أنشأت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، لدراسة جوانب الرقابة على البنوك، لذلك فقراراتها لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية.
 - تضمنت قراراتها وضع المبادئ الأساسية والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك.
 - كانت توصيات هذه اللجنة مبنية على مقترحات تقدم بها كوك "COOKE"، والذي أصبح رئيسا لهذه اللجنة فيما بعد
2. **أهداف لجنة بازل:** يمكن تلخيص أهداف لجنة بازل في ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في:
 - تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك.
 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.
 - تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة للسلطات النقدية.
3. **أسباب نشأتها (ظهورها):** تتمثل هذه الأسباب في:
 - أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها من طرف البنوك العالمية وتعرثرها.
 - المنافسة القوية من طرف البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية، بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك.
 - ظهور مخاطر مصرفية جديدة كمخاطر التسوية ومخاطر الإحلال وازدياد المخاطر الائتمانية.
 - إفلاس البنوك الكبيرة نظرا لعدم توافق آجال الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات، وثبات سعر الفائدة على القروض.
 - الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار والتي بلغت 20% في نهاية السبعينيات.
4. **اتفاقية بازل 1 (1988)**

في عام 1988 وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية والاتحاد الأوروبي، على تقرير لجنة بازل باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال.

أ. **نسبة كفاية رأس المال (نسبة بازل أو نسبة كوك أو نسبة الملاءة الأوروبي RSE):** نسبة رأس المال هي نسبة رأس مال المؤسسة المالية (البنك) مقارنة بالمخاطر، وهي أداة لقياس ملاءة البنك وقدرته على سداد التزاماته ومواجهة الخسائر التي قد تحدث في الفترات اللاحقة.

وقد أقرت لجنة بازل 1 بأنه على البنوك الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8% كحد أدنى، وعلى كل البنوك أن تتلاءم أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام 1992، حيث بدأ التطبيق التدريجي لها من طرف البنوك خلال ثلاث سنوات بداية من عام 1990.

ب. **أهداف اتفاقية بازل بالسوق المصرفي العالمي:** تتمثل هذه الأهداف في:

- المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، خاصة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتوسيع البنوك الدولية (خاصة البنوك الأمريكية)، التي تورطت في ديون معدومة ومنفردة.
- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، من خلال إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية والوطنية، فيما يخص رأس المال المصرفي.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة المالية، والتحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات، حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- ت. الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 1: تتمثل أهم جوانب اتفاقية بازل في:
 - التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال، بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية.
 - تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، لأنه لا يمكن أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوفر لديه المخصصات الكافية.
 - تقسيم دول العالم إلى مجموعتين: من حيث أوزان المخاطر الائتمانية وهي:
 - المجموعة الأولى: وتضم مجموعتين فرعيتين: مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE يضاف لها كل من سويسرا والمملكة العربية السعودية، والمجموعة الفرعية الثانية والمكونة من الدول التي قامت بترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي، وينظر لها أنها دول ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتتكون أساسا من (أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إسlanda، الدنمارك، اليونان وتركيا).
 - المجموعة الثانية: مكونة من مجموعة الدول الأخرى في العالم وتضم باقي الدول، وينظر إليها أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى.
 - وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول: حيث يختلف الوزن الترجيحي باختلاف الأصل، واختلاف الملتزم بالأصل (المدين)، وعند حساب معيار كفاية رأس المال نجد الأصول تدرج ضمن 5 أوزان هي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%. وتركت الحرية للسلطات النقدية المحلية في اختبار تحديد بعض أوزان المخاطر، وهو أسلوب ترجيحي للفرقة بين الأصول حسب درجة المخاطرة.
 - مكونات رأس المال المصرفي (حسب متطلبات توصيات لجنة بازل): يتم تحديد كفاية رأس المال وفقا لما يلي:
 - أ. ربط احتياجات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة.
 - ب. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين (شريحتين):
 - رأس المال الأساسي ويتكون من:

(حقوق المساهمين+الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية+الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة)-(القيم المعنوية+الاستثمار في الشركات التابعة)

• رأس المال المساند (التكميلي) ويتكون من:

الاحتياطات غير المعلنة+احتياطات إعادة تقييم الأصول+احتياطات مواجهة الديون المتعثرة+الإقراض متوسط الأجل من المساهمين(القروض المساندة)+أدوات رأسمالية أخرى (الأوراق المالية كالأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

حيث:

• الاحتياطات غير المعلنة هي: الاحتياطات التي لا تظهر عند نشر الحسابات الختامية للبنك في الصحف، من خلال حساب الأرباح والخسائر بشرط أن تكون مقبولة من البنك المركزي.

• احتياطات إعادة تقييم الأصول: وهي عندما يتم تقييم مباني البنك والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمتها الجارية بدلا من قيمتها الدفترية.

• القروض المساندة: وهي القروض التي تطرح في شكل سندات ذات أجل محدد لا يزيد أجلها عن 5 سنوات، حيث يخصم 20% من قيمتها كل سنة.

ث. فرض قيود على رأس المال المساند وهي:

• أن لا يتعدى رأس المال المساند من 100% من عناصر رأس المال الأساسي.

• إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم 55% من قيمتها.

• أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25% من الأصول.

ت. الالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان:

• أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي، بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

ث. وهي الأدوات التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض، حيث تتسم بالمشاركة في تحمل خسائر البنك إذا حدثت، لكنها غير قابلة للاستهلاك.

وبالتالي أصبح:

• رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند.

وبالتالي فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\text{رأس المال (الشريحة 1 + الشريحة 2)} \leq 8\% \text{ مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة للخطر}$$

ث. مميزات اتفاقية بازل 1:

• تم ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطر التي تنتج عن التوظيفات المختلفة للبنك، إضافة إلى البنود خارج الميزانية.

• تم تقسيم رأس المال إلى رأس مال أساسي ورأس مال تكميلي (مساند).

• تم تقسيم البنود داخل الميزانية وخارج الميزانية إلى عدة فئات، بهدف إعطاء كل فئة وزن مخاطرة يتناسب معها.

• وضح الاتفاق الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات والبنود خارج الميزانية الموزونة بالمخاطر.

- سمح الاتفاق ببعض المرونة للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات.
- ركز الاتفاق بشكل رئيسي على مخاطر الائتمان، ولم يبحث في مخاطر أخرى، كالمخاطر السيولة أو مخاطر الاستثمارات.

أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل

درجة المخاطر	نوعية الأصول
0%	• النقدية. • المطلوبات من الحكومات المركزية بالعملة المحلية والتمويل بها. • المطلوبات بضمانات نقدية وبضمانات أوراق مالية صادرة عن الحكومات المركزية من دول OCDE أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول OCDE.
0% أو 10% أو 20% حسب ما تقرر السلطات النقدية المحلية	• المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من/أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات.
20%	• المطلوبات المضمونة من بنوك التنمية متعددة الأطراف، وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية صادرة عن تلك البنوك. • المطلوبات من البنوك المسجلة في دول OCDE وكذا القروض المضمونة منها. • المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول OCDE والخاضعة لاتفاقيات رقابية، وكذا المطلوبات بضمانات تلك الشركات. • المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول OCDE والمتبقي على استحقاقها أقل من عام، وكذا القروض المتبقي عليها أقل من عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول OCDE . • المطلوبات من مؤسسات القطاع غير المحلية من دول OCDE والتي تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات. • النقدية تحت التحصيل.
50%	• القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون أو التي سيؤجرونها للغير.
100%	• المطلوبات من القطاع الخاص. • المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OCDE والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. • المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDE والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. • المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OCDE ما لم تكن ممنوحة

بالعملة المحلية وممولة بها. - المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع الخاص. - المباني والآلات والأصول الثابتة الأخرى. - العقارات والاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك). - الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال. - باقي الأصول الأخرى.	
--	--

معاملات التحويل للالتزامات خارج الميزانية

الأدوات	معامل تحويل الائتمان
البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون (بضمنها الاعتمادات المستندية القائمة لضمان القروض والأوراق المالية)، والقبولات المصرفية (بضمنها التظهيريات التي تحمل طابع القبولات).	100%
الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب، وحقوق شراء الأسهم، الاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).	50%
الاحتمالات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحنات البضاعة).	20%
اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، المبيعات مع حق العودة التي يتحمل البنك فيها المخاطرة.	100%
المشتريات المستقبلية للموجودات، والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئياً التي تمثل التزامات مع سحب معين.	100%
تسهيلات إصدار الأوراق المالية وتسهيلات الدائنين المدورة.	50%
الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تزيد على السنة الواحدة أصلاً.	0%
الالتزامات المشابهة ذات الاستحقاقات لغاية سنة في الأصل، أو تلك القابلة للإلغاء في أي وقت وبدون شروط.	50%

ثانياً: اتفاقية بازل 2

لقد كانت اتفاقية بازل 2 عبارة عن تعديل لقرارات بازل 1 وإصدار قرارات جديدة، نظراً لعدة نقاط ضعف ومستجدات عدة نقاط.

1. نقاط ضعف اتفاقية بازل 1: تتمثل في

- التفريق بين الدول في مجموعتين (مجموعة الدول كاملة العضوية في OCDE والمجموعة الدول الأخرى) وفقاً لأوزان المخاطرة، أدى إلى زيادة إجماع البنوك عن تمويل الدول النامية، كما أدى إلى إضعاف القدرة التنافسية لبنوك دول المجموعة الثانية مقارنة بالمجموعة الأولى.

- اعتماد معيار كفاية رأس المال في بازل 1 على مقياس واحد للمخاطر في تحديد أوزان هذه المخاطر وبالتالي نسبة رأس المال، على أساس التفرقة بين أنواع المقترضين (حكومات أو بنوك)، تمييز المعاملة للدول أعضاء OCDE بالإضافة للسعودية، باعتبارها دول خالية من المخاطر، ومعاملة الدول الأخرى وبنوكها معاملة نمطية غير مميزة.
- غياب تجزئة مخاطر القرض وفقا لدرجة الأقدمية، ووجود قياسات ساكنة غير مرتبطة بشكل مباشر بقياس ملاءة البنك.
- الاهتمام بمخاطر الائتمان إهمال المخاطر الأخرى كمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى.

2. تعديلات بازل 1 (1995-1998)

أ. تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال: في أبريل 1995 أصدرت اللجنة مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك (وتعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر في بنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق). وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها، وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي قد تختلف من بنك لآخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي، فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال. وقد تضمنت تعديلات اتفاقية بازل أسلوب تغطية رأس المال لمجموعة من المخاطر هي:

- تغطية المخاطر الائتمانية لكافة الأصول والالتزامات العرضية والمراكز الآجلة بغرض الاستثمار طويل الأجل وفقا لاتفاقية عام 1988.
- تغطية مخاطر أسعار الفائدة في السوق.
- تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- ب. يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال في توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك، خاصة تلك الناشئة عن أنشطتها التجارية.
- ت. السمة الرئيسية لاقتراح سنة 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية، بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في سنة 1993، والذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، إلا أن المناقشات والملاحظات التي وردت للجنة بازل أسفرت عن خطة للسماح للبنوك بتحديد رأس المال اللازم لتغطية المخاطر السوقية، من خلال نماذج إحصائية داخلية، ومن أجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية والتماشي مع اشتراطات رأس المال على مستوى جميع البنوك، اقترحت

اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية، لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية، ومن بين هذه المعايير:

- ضرورة حساب المخاطرة اليومية.
 - استخدام معامل الثقة.
 - أن تستخدم حزمة سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.
 - أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل عام.
- ث. إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس: حيث أشارت إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين، بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما سابقا. كما تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية نمطية لحساب رأس المال، كمقياس إدارة مخاطر التعامل في المشتقات، بالإضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.
- ج. تعديل تعريف رأس المال وفقا للتعديلات الأخيرة لبازل1: بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال، أدى ذلك إلى ضرورة بروز الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك، عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5، ثم إضافة الناتج لمجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

وتكون القاعدة المستخدمة في ظل أخذ المخاطرة السوقية في الحسبان هي:

$$\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة)} \leq 8\% \times \text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5$$

3. الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2

يعتبر إلى اتفاق بازل 2 بأنه خطوة هامة لتكوين مدخل شامل لقياس وإدارة المخاطر البنكية، ويقوم هذا الاتفاق على ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في:

الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لرأس المال

يركز هذا الاتفاق في دعائمه الأولى على ضرورة ربط معيار كفاية رأس المال بالمخاطر الحقيقية التي يتعرض لها البنك، وعلى مدى قدرة البنك على قياس تلك المخاطر والتحوط لها، عن طريق تقرير العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقدرة البنك على التنبؤ بتلك العلاقة، ومدى كفاية رأس المال لتجنب المخاطر.

ولغرض تحسين الحساسية للمخاطرة، يقترح اتفاق بازل2 مجموعة من الخيارات لمواجهة كل من المخاطرة الائتمانية والمخاطرة التشغيلية كما يلي:

1. المخاطرة الائتمانية: يطرح هذا الاتفاق ثلاثة طرق لقياس المخاطرة الائتمانية وهي:

أ. المدخل المعياري (النمطي): يعتمد هذا المدخل في تحديد أوزان المخاطرة

الائتمانية للموجودات المصرفية على التصنيفات الائتمانية التي تضعها مؤسسات

التصنيف الخارجية (كمؤسسة Standards & Poor).

وقسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ستة فئات، حيث أعطت كل فئة وزن

مخاطرة حسب فئة التصنيف للدول والبنوك والشركات.

ب. المدخل المستند للتصنيف الداخلي: يعتمد هذا المدخل على التصنيفات الداخلية التي يضعها البنك لتقييم المراكز الائتمانية لزبائن البنك، ويمكن أن ينفذ التصنيف الداخلي بالطريقتين الآتيتين:

- **المنهج الأساسي:** الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، حيث توفر البنوك تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.
- **المنهج المتقدم:** يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن البنوك تقرر تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة التاريخية.
- 2. **المخاطرة السوقية:** يبقى متطلب كفاية رأس المال للمخاطرة السوقية كما هو دون تغيير، ومسموح أيضا حساب متطلب رأس المال للمخاطرة السوقية عبر منهج معياري أو منهج نماذج داخلية.
- 3. **المخاطرة التشغيلية:** عرفت لجنة بازل المخاطرة التشغيلية بأنها مخاطرة خسارة ناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات والأفراد والنظم داخليا، حيث زادت تطورات المخاطرة التشغيلية كنمو التجارة الالكترونية استخدام التقنيات المعقدة لخفض المخاطر الائتمانية والسوقية، لذلك اقترحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل يمكن للبنوك اختيار أحدها ومنها:

- **المؤشر الأساسي:** وهو منهج مبسط يستخدم مؤشرا واحدا كبديل لتعرض البنك لمخاطرة التشغيل، وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15%. والناتج هو عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

- هذا المؤشر لا يتطلب شروطا أو معايير معينة يجب أن يحققها البنك لاستخدامه.

- **المؤشر النمطي:** يقسم هذا الأسلوب أنشطة البنك إلى ثمانية أنواع من الأنشطة (خطوط أعمال) وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، مع إعطاء كل خط أعمال نسبة يطلق عليها بيتا من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وتتراوح هذه النسب ما بين 12% و 18%.

- بالنسبة لهذا المؤشر وضعت اللجنة بعض الشروط الواجب توافرها بالنسبة للبنوك التي ترغب في تطبيقه، من أهمها أن يكون لدى البنك نظام جيد لإدارة مخاطر التشغيل، ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال، وأن يخضع هذا النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية.

- **أسلوب القياس المتقدم:** هو من أكثر الأساليب تقدما، يعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن هذه الأساليب نجد المنهج الداخلي، منهج توزيع الخسارة:

✓ **منهج القياس الداخلي (IMA):** يستخدم هذا المنهج معلومات مستقاة من المنهج المعياري، يوفر لكل خط أعمال مؤشر احتمالية حدوث حدث مسبب

للخسارة (PE)، ومقدار الخسارة في حالة وقوع ذلك الحدث (LGE)، وحاصل ضرب هذه العوامل، وعامل مخاطرة إضافي هو الخسارة المتوقعة (EL).
✓ منهج توزيع الخسارة: يسمح للبنك بتقدير التوزيع المحتمل للخسائر التشغيلية على مدار فترة زمنية معينة لكل خط أعمال أو نوع المخاطرة.
 - تحاول مناهج توزيع الخسائر تقدير الخسارة غير المتوقعة مباشرة، في حين تستخدم مناهج IMA افتراضات تخص العلاقة بين الخسارة المتوقعة والخسارة غير المتوقعة.

- بالنسبة لهذا المؤشر وضعت لجنة بازل بعض الشروط التي يجب توافرها في البنك لتطبيقه، من بينها أن تكون للبنك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل، وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبط بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك، وأن تقدم تقارير منتظمة عن حجم مخاطر التشغيل وحالات الخسائر المادية.

الدعامة الثانية: عمليات المراجعة الإشرافية على البنوك

تتضمن مجموعة المبادئ الأساسية بما فيها الشفافية والمساءلة في عرض الخطوط الإرشادية التي تعالج اللجنة بموجبها مخاطر سعر الفائدة في محفظة الأوراق المالية، وتتمثل هذه المبادئ في:

- أن يكون لدى البنوك أساليب ونظم للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال حسب شكل المخاطرة، واستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس الأموال فيها، وتوفير إطار شامل لتحديد كافة المخاطر المادية وقياسها وتقديرها، وتخصيص رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.
- أن يقوم المراقبون بتقييم ومراجعة التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال، وضمان التزامها بمعدلات رأس المال الرقابية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم ودرجة تطور البنك.
- أن تكون للمراقبين السلطة لإلزام البنوك على احتجاز رأس المال بنسب أكبر من الحد الأدنى، والتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة الخسائر لبنك معين.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تعتبر دعامة انضباط السوق مكملية للدعامة الأولى والثانية، حيث ترى لجنة بازل أن تشجيع انضباط السوق من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح، التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجهها، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.

فالإفصاح المطلوب بموجب هذا الاتفاق لا بد أن يكون متسقا مع الإفصاح المحاسبي الدولي، والتركيز على عدم وجود تعارض بينهما (كالإفصاح في هيكل رأس المال، كفاية رأس المال، المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق وغيرها). حيث أن انضباط السوق يعود بالفائدة على البنوك والسلطات الرقابية خاصة في مجال إدارة المخاطر وتحسين الاستقرار المصرفي.

4. دور البنوك المركزية في تطبيق مقررات بازل 2

عليها أن تقوم بما يلي:

- التعريف بكيفية حساب الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر (مخاطر الائتمان، التشغيل والسوق).
- التعريف بالمناهج والأساليب المختلفة في قياس أوزان مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، والشروط الواجب توفيرها من كل بنك لكل نوع من أساليب قياس المخاطر المذكورة.
- تعريف البنوك بالفرق بين رأس المال الرقابي ورأس المال الاقتصادي، وأهمية أن يحتفظ البنك برأس المال الكافي لتغطية جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها.
- تعريف البنوك بالمحاور المهمة الخاصة باستراتيجيات وتخطيط رأس المال.

5. مبادئ الإدارة الفعالة للمخاطر المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل 2

- يكون مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن اعتماد ومراجعة استراتيجية المخاطر الائتمانية والسياسات المتعلقة بها بشكل دوري (على الأقل مرة واحدة سنوياً).
- تقوم البنوك بتحديد وإدارة كافة المخاطر الائتمانية المرتبطة بكل المنتجات والأنشطة التي تقدمها.
- تعمل البنوك وفقاً لمعايير سليمة ومحددة بدقة لمنح الائتمان، ويجب أن تتضمن هذه المعايير مؤشراً واضحاً للسوق المستهدفة للبنك وتفهماً شاملاً لطبيعة وظروف المقرض، وتحديد الغرض من من القرض وهيكله ومصدر سداكه.
- ينبغي على البنك وضع حدود ائتمانية عامة على مستوى المقرضين أفراد أو مؤسسات.
- يجب أن تعمل البنوك على تطوير واستخدام نظام تقييم للمخاطر الداخلية في إدارة المخاطر الائتمانية، يتمشى مع طبيعة وحجم ومدى تعقد أنشطة البنك.
- يجب توفر البنك على نظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن الإدارة من قياس المخاطر الائتمانية اللازمة لكل أنشطة البنك سواء داخل الميزانية أو خارجها.
- يجب أن يكون لدى البنك نظام مناسب لاتخاذ إجراءات معالجة مبكرة لأي مخاطر ائتمانية، ونظام فعال لتحديد وقياس الرقابة والتحكم في المخاطر الائتمانية.
- يجب أن يجري مسؤول الرقابة تقييماً مستقلاً لاستراتيجيات وسياسات وممارسات البنك المتعلقة بمنح الائتمان، والإدارة المستمرة والجيدة للمحفظة الائتمانية.

6. ملاحظات هامة حول تطبيق مقررات بازل 2

- أ. البنوك التي لا تطبق قرارات بازل 2 تكون في وضع سيء للغاية دولياً، وستتجنب البنوك الدولية التعامل معها أو تتعامل معها بشروط صعبة.
- ب. البنية الأساسية والبيئة المصرفية في الدول النامية تختلف عن الدول المتقدمة، مما يجعل التطبيق السليم لمتطلبات بازل 2 في بنوك الدول النامية أصعب بكثير منه في الدول المتقدمة.
- ت. معدل كفاية رأس المال لم يتغير في بازل 2 عنه في بازل 1 وهو 8%، ولكن أوزان مخاطر الائتمان في بازل 2 قد تغيرت عن بازل 1، حيث تتراوح هذه الأوزان ما بين 0% و 150%.

ث. معايير بازل 2 بدأ سريان مفعولها بداية من 2006.

ثالثاً: اتفاقية بازل 3

في سبتمبر 2010 اتفقت هيئة الرقابة في لجنة بازل على وضع مقترحات جديدة، كمبادرة منها لمواجهة الأزمة المالية العالمية.

1. أسباب التوجه نحو بازل3

- الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري)، وما صاحبها من خسائر مالية ضخمة طالت أكبر البنوك والمؤسسات المالية العالمية.
- البحث عن حلول لها من خلال محاولة الكشف عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف.
- الانتقاد الموجه للجنة بازل بسبب عجز المعايير التي وضعتها عن توفير الحماية اللازمة للمؤسسات المالية والمصرفية من الانهيار والإفلاس.
- الدعوة إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستويين المحلي والدولي، لتعزيز صمود الأنظمة المالية والمصرفية.
- اعتبار الاستثمارات عالية المخاطر وممارسات التوريق والتركز في الاستثمارات، ومشاكل الإفصاح والشفافية وإدارة السيولة أهم أسباب الأزمة.
- نقص رأس المال الكافي لدى البنوك لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها.

2. التعريف بمقررات بازل3

هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والإصلاحات المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

وتحتوي هذه التدابير الإصلاحية على مستويين:

- الإصلاح على مستوى البنك الواحد (الإصلاح الجزئي)، لزيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط واحتمال الأزمات.
- الإصلاح على المستوى الكلي والذي يخص النظام المصرفي ككل.

وتهدف هذه التدابير إلى:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات والأزمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية أيا كان مصدرها.
- تحسين إدارة المخاطر وحوكمة المصارف.
- تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك على مستوى العالم.

3. الجوانب الإصلاحية المختلفة لبازل3

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)، يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها الخطرة، أي زيادة عن نسبة بازل2 (2%)، وتكوين احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية، ويعادل 2.5% من الأصول. أي أن البنوك مطالبة بزيادة رأس المال الأساسي (الممتاز) إلى 7%، وفي حالة انخفاض الاحتياطي عن هذه النسبة يمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع الأرباح والمكافآت.
- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)،

- مع توفر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك، لضمان عدم تأثرها عند منح الائتمان وضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- فرض متطلبات أعلى من كفاية رأس المال، من خلال زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حاليا إلى 10.5%، كما تركز المقترحات على جودة رأس المال، حيث تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين من إجمالي رأس مال البنك.
 - رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6%، وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.

4. محاور اتفاقية بازل 3

تتكون اتفاقية بازل 3 من ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:

المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، حيث تجعل رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة، بالإضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق (الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها). أما رأس المال المساند فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو أي مطلوبات للغير، وتم إسقاط باقي مكونات رأس المال التي كانت في الاتفاقيات السابقة.

المحور الثاني: التشديد على وجوب تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين، من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وتغطية خسائر إعادة تقييم الأصول.

المحور الثالث: إدخال نسبة جديدة وهي نسبة الرفع المالي، والتي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.

المحور الرابع: يهدف لمنع البنوك من اتباع سياسات إقراض مفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وامتناعها عن الإقراض في حالات الركود، فتتسبب في تعميق الركود الاقتصادي وإطالة مداه الزمني.

المحور الخامس: يتمحور حول مسألة السيولة، والتي تبين أهميتها أثناء الأزمة، من خلال التوجه نحو بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتي هما: الأولى نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، والثانية هي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأجل هدفها توفير للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

